

تزايد التعذيب وتدهور حالة الدكتور موسى القرني

لاحظت القسط تزايد كبير في ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة داخل السجون ومراكز الاعتقال في المملكة العربية السعودية، وتشابه وتكرر في وسائل تعذيب عادة للانتشار في مراكز وسجون مختلفة، مما يدل على أن هذا التزايد هو ممنهج من قبل السلطات السعودية وبضوء أخضر للمعتدين.

وقد تعرض الدكتور موسى القرني للتعذيب الشديد ونقل على إثره للمستشفى، و تردت حالته الصحية بشكل كبير وخطير، سبقه كذلك الدكتور سعود مختار الهاشمي، حيث يتعرض الرجلان إلى تعذيب منظم تزايد بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، ويتم عزلهما في سجون انفرادية دون وجود أية فرش، وتحت درجات حرارة شديدة البرودة أو شديدة الحرارة، ويرغمان على الوقوف على قدم واحدة، أو على كرسي لساعات طويلة، و يحرمان أحيانا من النوم والطعام والأدوية الضرورية كأدوية السكر والضغط، الوضع الصحي حالياً للدكتور موسى القرني متدهور وخطير ولا أنباء مؤكدة عن حالته بعد الإسعاف إلى المستشفى، وتغطية السلطات على حالته. والقرني والهاشمي هما ضمن مجموعة مايعرف بـ "إصلاحية جدة"، الذين اعتقلتهم السلطات في العام 2007، واتهمتهم بتشكيل تجمع له أطماع سياسية، وطالب الادعاء العام بإعدام عدد منهم بتهمة "محاولة تغيير نظام الحكم"، وتم الحكم على الهاشمي بالسجن 30 عاما، والقرني 15 عاما.

وتعرف المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة "التعذيب" على أنه:

"أى عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو ارغامه هو أو أى شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب يقوم على التمييز ايا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أى شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

ويستخدم التعذيب عادة لأسباب ثلاثة:

- إنتزاع الإعترافات
- الإرغام على اتخاذ مواقف
- المعاقبة والانتقام

وقد بقي التعذيب للسبب الأول (إنتزاع الإعترافات) قائما في السعودية حتى في السنوات الأخيرة، وصدرت عدد من الأحكام القضائية بعضها بالإعدام ضد أشخاص قالوا للقضاء أن الاعترافات انتزعت منهم تحت الإكراه والتعذيب، إلا أن القضاء وبشكل ممنهج يستمر في إصدار الأحكام دون السماع لأقوالهم، وقد اطلعت القسط على عدد من صكوك الأحكام الصادرة، وتبين تأكيد عدد من المتهمين للقضاء بأن أقوالهم تم انتزاعها تحت التعذيب، إلا أن القضاء لم يفتح تحقيقا مستقلا في ذلك.

إلا أن السبب الثاني (الإرغام على القيام بأدوار محددة) والثالث (المعاقبة والانتقام)، قد بدأت تخف بشكل تدريجي منذ العام 2008 حتى العام 2017، ولم يعد شائعا أن يتعرض للتعذيب من يقضي حكما قضائيا بالسجن، ولكن التعذيب لم ينتهي بشكل كامل واستمرت الحال تسمح بعودة التعذيب لعدم وجود آليات رقابية عادلة ومنصفة، وحدث التغيير الأهم والأسوأ في نهايات العام المنصرم 2017 بعد عدد من القارات من الملك سلمان وولي عهده، ولازال الحال يتجه للأسوأ يوما بعد يوم ويتزايد التعذيب بشكل منظم وممنهج.

ففي 20 يوليو 2017 أصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز الأمر الملكي رقم (أ / 293) بتاريخ 26 / 10 / 1438 هـ بتشكيل جهاز أمن الدولة، وتعيين ضابط المباحث السابق عبدالعزيز الهويريني رئيسا للجهاز، وتلى ذلك أن أصدر الهويريني قرارا بتعيين اللواء محمد علي الأسمرى مديرا عاما للسجون لياشر عمله في نوفمبر 2017، وقد كان يعرف عن الهويريني والأسمرى مع ضباط مباحث آخرين في المباحث ممارستهم للتعذيب، وتزايدت الشكاوى ضدهما بعد وصول الملك سلمان للحكم وابنه محمد بن سلمان لولاية العهد، حيث رفع كثير من المتضررين من التعذيب شكاوهم للقيادة الجديدة على أمل الإنصاف، و ظنا منهم بتغيير الحال، إلا أنه تم تعيين الهويريني رئيسا لجهاز أمن الدولة، وتمت ترقية الأسمرى ترقية استثنائية إلى رتبة لواء، وتم تعيينه مديرا عاما للسجون، والأسمرى عمل سابقا مديرا للتجنيد في مباحث المنطقة الشرقية، ثم مديرا لسجن المباحث بالحاير، ثم ترأس فريق العمل الموحد بسجون المباحث، ثم مديرا لسجن المباحث في جدة، وتعيين الملك سلمان وابنه محمد بن سلمان لشخصيتين بارزتين في التعذيب وحولهما عدد من الشكاوى فإن هذا يدل على أن السلطات تعطي ضوءا أخضرا للتعذيب، وهذا ماحدث، فقد لوحظ تزايد رهيب للتعذيب داخل السجون السعودية.

ففي داخل السجون السعودية، ومع من تم الحكم عليهم بالسجن، يعاقب بالسجناء بالوقوف مقابلين الجدران لعدة ساعات، قد تصل إلى ثمان ساعات يوميا لبعض المساجين، ويطلب من بعضهم الوقوف فوق الكرسي، أو الوقوف على قدم واحدة، ويطلب من بعضهم الاستمرار بدفع الجدار، والهرولة في المكان لساعات طويلة، ومن يتوقف عن تنفيذ هذه العقوبات يدخل عليه عدد من العسكر الملتئمين ليوسعوه ضربا بالهراوات والعصي والعصي الكهربائية وأسلاك الكهرباء، ويتم ذلك في زنانات انفرادية أحيانا، وفي العنابر العامة الجماعية أحيانا أخرى، لبث الرعب بين السجناء.

كما تأكدت القسط أيضا من تعرض الأمراء ورجال الأعمال للتعذيب الشديد أثناء اعتقالهم في فندق الريتزكارلتون بالرياض، وقد انتشرت أخبار التعذيب في الصحف العالمية يوميا، إلا أن القسط لم تؤكد ذلك لعدم وجود شهادات مؤكدة لديها في حينها، إلا أنه ثبت مؤخرا صحة تلك التقارير، وأن الهدف من ذلك التعذيب هو إرغام الضحايا على اتخاذ مواقف محددة، وهي دفع جزء من الأموال التي بحوزتهم لولي العهد السعودي، وإعلان تأييدهم لقرارات وإجراءات ولي العهد.

وبهذا تؤكد القسط أن السلطات السعودية وخاصة بقيادة الملك سلمان وابنه الأمير محمد بن سلمان تتجه لمزيد من الانتهاكات على أصعدة عدة، وأن الحالة الحقوقية تتجه للأسوأ يوما بعد يوم، وأنه لا بد من وجود ضمانات قانونية وبنوية تمنع تلك الانتهاكات، فبلا سيادة للقانون، واستقلال للقضاء، وحرية للتجمع والتعبير، وسماح بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، فإن السلطات ستبقى منفكة من التزاماتها، وستمارس الانتهاكات بشكل صارخ، في ظل إصمات رهيب وترهيب للداخل، وتضليل للخارج.

31 مايو 2018

معلومات إضافية:

الالتزامات القانونية للمملكة العربية السعودية
السلطات السعودية وانتهاكات اتفاقية مناهضة التعذيب
الفضل في إيجاد ضمانات أساسية
تهيؤ ظروف الإفلات من المحاسبة